وقوف على واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر
بحث ميداني للمؤسسات الجزائرية بولاية تلمسان

الدكتورة: غلاي نسيمة الدكتور: مخفي آمين

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم

nassimag55@yahoo.frmokhefiamine@yahoo.fr

الملخص

تعتبر ظاهرة حوكمة الشركات احد أهم الآليات التي كشف عنها اقتصاد المعرفة و التي نالت اهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات العالمية الدولية، نظرا لدورها في حماية الشركات هذا فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق. لذا ارتأينا خلال هذا البحث دراسة حالة مؤسساتنا الجزائرية و مدى تبنيها لمبادئ الحوكمة من اجل معرفة النقائص التي تعترض طريقنا. اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة وتحليل نتائجها تم من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم SPSS version 19 و تم استخدام في هذه المعالجات : معامل ألفا كرونباخ، النسب المؤية و التكرارات ، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و تم التوصل إلى أن اغلب المؤسسات محل الدراسة لا تطبق مبادئ الحوكمة إلا بشكل جزئي و أحيانا كثيرة غياب تام لها، لذا كان لابد من إبداء بعض الاقتراحات التي من شانها المساهمة في إرساء مبادئ الحوكمة في الجزائر و كذا تفعيل أطرافها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات– المباديء– الافصاح– الشفافية– المؤسسات الجزائرية.

Summary

The phenomenon of corporate governance one of the most important mechanisms revealed by the knowledge economy and for which she received a large global interest by the international global organizations, in view of its role in protecting the companies as well as its role in maximizing the value of the enterprise in the market. So we decided during this research study of the case of Algerian institutions and the extent of adoption of the principles of corporate governance in order to know the shortcomings that hinder our way . We have adopted in this study on the form and technical analysis of the results has been through the Statistical Package for Science program SPSS version 19 and has been used in these processors: the alpha coefficient, ratios and duplicates, as well as averages and deviations and was concluded that most of the institutions do not apply only partially corporate governance principles, and sometimes many complete absence of it, so it was necessary to make some suggestions that would contribute to the establishment of the principles of corporate governance in Algeria, as well as activating the edges.

Key words: corporate governance - principes -Transparency – disclosure -Algerian institutions.

مقدمة

لقد أدى اتساع حجم الشركات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، حيث سارعت تلك الشركات إلى البحث عن مصادر التمويل فاتجهت إلى أسواق المال و ساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال بشكل غير مسبوق، و دفع اتساع حجم المؤسسات و انفصال الملكية عن التسيير مع ضعف آليات الرقابة على تصرفات أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين إلى وقوع كثير من المؤسسات في أزمات مالية مما أدى إلى اهتمام جميع دول العالم بمفهوم حوكمة الشركات.

فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها و إدارتها للمخاطر. و هو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى و أهداف الأطراف ذات العلاقة بها. كما اهتمت حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط الأسواق المالية، كما توجد علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية وبين درجة نمو وتطور أسواقها المالية وأداء هذه الأسواق بها من ناحية أخري.

إذن مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم البحث إلى جزئين:

- الأول يتناول حوكمة الشركات بمختلف مفاهيمها و أبعادها بالإضافة إلى المبادئ التي تقوم عليها،
- أما الجزء الثاني فسيكون مخصص لدراسة ميدانية لعدد من المؤسسات الجزائرية التي توجد بولاية تلمسان من خلال استبيان وجهناه إلى مسيري هذه المؤسسات و أصحاب القرار فيها للوقوف على مدى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية و كذا مدى تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات، و تم دراسة و تحليل النتائج من خلال برنامج الحزم الإحصائية 9SPSSversion 1.

أولا: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمت الشركات من أهم الموضوعات الملحة على جدول أعمال المؤسسات و المنظمات الدولية، كما أصبح لها دور أساسي في الحياة السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا نظرا لأهمية الشركات والدور الاقتصادي الفعال الذي تلعبه في بناء الاقتصاديات و نموها، حيث يعتبر أداؤها من أهم المؤشرات الاقتصادية و تطورها هو دليل عافية الاقتصاد و تقدمه. كما أن اقتصاد أي دولة يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه، أي أن حوكمت الشركات تحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات و مصير الاقتصاديات كلها.

1- جذور حوكمة الشركات

إذا عدنا إلى الجذور التاريخية و بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحوكمت الشركات فان أول فصل للملكية عن الإدارة كان سنة 1932 من قبل كل من Bearle و Means و ذلك من اجل سد الفجوة التي من الممكن أن تحدث بين مديري و مالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة و من ثم بالصناعة ككل. و في عام1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك و المسيرين للشركة[1].

كما تطرق كل من Meckling و Jensen سنة 1976 و كذا Oliver Williamson سنة 1979 إلى مشكلة الوكالة، حيث أشاروا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية و الإدارة، و في هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمت الشركات[2].

محاولة لنشر هذا المفهوم و ترسيخ التطبيقات الجيدة له بأسواق المال و الاقتصاديات العربية و العالمية، و نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بهذا المفهوم، حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل و الدراسة، و على رأس هذه المؤسسات نذكر كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) التي أصدرت عام 1999 مبادئ حوكمت الشركات و التي تعنى بمساعدة كل الدول سواء الأعضاء أو غير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمت الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة على حد سواء.

2- تعريف حوكمة الشركات:

نظرا لتعدد الجوانب التي تتعلق بها ظاهرة حوكمت الشركات فان معظم الأبحاث التي كتبت في أدبيات هذا الموضوع أعطت تعريفات مختلفة لمصطلح حوكمت الشركات تبعا للزاوية التي ينظر منها للظاهرة أو تبعا للهدف المرغوب الوصول إليه. وعليه يمكن استعراض مجموعة من التعريفات التي توضح في مجملها مفهوم حوكمت الشركات.

يقصد بحوكمت الشركات، العلاقة بين عدد من الأطراف و المشاركين التي تؤدي إلى تحديد التوجه الرشيد لأداء المؤسسة بمعرفة كل من حملة الأسهم و الإدارة[3]. و لقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها :" هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها".

و عليه فان الحوكمة تعنى بالنظم أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأهداف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد و تحديد المسئول و المسؤولية.

وأشارت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) إلى حوكمت الشركات على أنها "ذلك النظام الذي يتم بواسطته توجيه و رقابة منظمات الأعمال اعتمادا على هيكل توزيع الواجبات و المسؤوليات بين المشاركين

المختلفين في الشركة المساهمة مثل مجلس الإدارة، و المديرين، و غيرهم من ذوي المصالح، وذلك استنادا إلى القواعد والأحكام اللازمة لترشيد القرارات الإدارية"[4]. و عليه فان حوكمت الشركات تعطي اهتماما للهياكل التي تستطيع من خلالها الشركة تحديد أهدافها و الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، و العمل على مراقبة الأداء.

3- مبادئ حوكمة الشركات

مبادئ حوكمة الشركات كما نعرفها اليوم ليست جديدة أو مخترعة، ولكن التطورات العالمية المتسارعة وتوالي الإخفاقات في مؤسسات مختلفة حول العالم في السنوات القليلة الماضية أبرز الحاجة إلى مؤسسات عالمية متخصصة لتعمل على تطوير آليات ودلائل عمل قابلة للتطبيق في مجال الحوكمة المؤسسية، و تكمن هذه المبادئ فيما يلي[5]:

1. ضمان أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛
2. حقوق حملة الأسهم؛
3. المعاملة المتساوية للمساهمين؛
4. دور أصحاب المصالح؛
5. الإفصاح والشفافية؛
6. مسؤوليات مجلس الإدارة.

ثانيا: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات بولاية تلمسان

تعتبر حوكمة الشركات احد المعايير الأساسية التي تبنى عليها الاقتصاديات القوية اليوم، لذا تسعى مختلف الشركات إلى تبنيها و تطبيق مختلف المبادئ التي تنص عليها، و من ضمن هذه المبادئ نجد حرصها على تحقيق مصالح مختلف أصحاب المصالح و التي تربطهم بالمؤسسة علاقات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و بالتالي نجد إنها مسئولة اجتماعيا عن كل هذه الأطراف.

لذا بحثنا عن أساليب منهجية و علمية قادرة على معالجة موضوع الدراسة، و اعتمدنا على تقنية الاستمارة، كما ارتكز تحليل النتائج على جوانب رئيسية متمثلة في اختيار مقاييس البحث و التي تتضمن تحديد المقاييس المستخدمة في البحث و بيان عدد الفقرات و الجانب الثاني يتعلق بالوصف الإحصائي لمتغيرات البحث.

1. إجراءات الدراسة الميدانية

1.1.تقنيات الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على تقنية الاستمارة، التي خضعت في إعدادها لكل المراحل المنهجية المستعملة في عمليات البحث العلمي و تم توزيعها عن طريق تسليمها مباشرة إلى مسيري المؤسسات التي تم التوجه لها و اختيارها كعينة للدراسة.

- صدق أداة الدراسة : يقصد به مقدرة أداة الدراسة على قياس ما وضعت من اجله قبل تحديد الشكل النهائي للاستمارة و توزيعها على الشركات قمنا بعرضها على عدد من الأساتذة الباحثين الجامعيين في مجال التخصص و ذلك لمعرفة مدى ملائمة عباراته لأهداف الدراسة، حيث قاموا بإبداء أرائهم و اقتراحاتهم بشأنها و بعد القيام بالتعديلات اللازمة خرجت في شكلها النهائي.
- ثبات أداة الدراسة: يقصد به ان يعطينا الاستبيان النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقه على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين و في الظروف نفسها، و قد تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان و درجة الاتساق الداخلي بين عباراته.

2.1.مجتمع و عينة البحث

- **مجتمع و عينة البحث**: لقد تم اختيار عدد من المؤسسات العامة و الخاصة التي توجد في ولاية تلمسان والتي لها مجلس إدارة لتكون مجتمع البحث.
- **عينة الدراسة** : تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية، حيث وزعت الاستمارات على 45 مؤسسة، وكان عدد الاستمارات المسترجعة و الصالحة التي تم إخضاعها للدراسة 30 استمارة فقط صالحة للدراسة.

2. بناء أداة الدراسة

استنادا لطبيعة البيانات التي يراد جمعها و على المنهج المتبع في البحث و الإمكانيات المتاحة لنا، و نظرا لعدم توفر معلومات أساسية مرتبطة بموضوع البحث كمعلومات منشورة، فإن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذا البحث هي الاستبانة من خلال الاستبيان تم جمع بيانات الدراسة اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها .

- **بيانات الاستمارة** : جمعنا البيانات من خلال الدراسة الميدانية عن طريق تصميم استمارة احتوت على معلومات حول المستجوبين خصصناها لأصحاب القرار في المؤسسة و نقصد بهم رئيس مدير عام، مدير عام و مدير المواد البشرية و تكونت هذه المعلومات من السن، الجنس، المستوى التعليمي، خبرة العمل في الشركة، ثم معلومات حول خصائص و مميزات الشركة و ضمت 04 أسئلة.

أما محاور الدراسة فتم تقسيمها إلى محورين رئيسيين هما المسؤولية الاجتماعية و حوكمة الشركات فخصص 18 سؤال لمحور المسؤولية الاجتماعية و 09 أسئلة للمحور الثاني و هو حوكمة الشركات.

2.نتائج الدراسة الميدانية و تحليلها

بعد قيامنا بجمع المعلومات من الاستبيان قمنا بتفريغها و معالجتها كما ذكرنا سابقا بالبرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS version 19 و الذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية، و قد تم استخدام في هذه المعالجات الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ؛
- النسب المؤية و التكرارات، بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية؛
- اختبار الفروقات بين المتوسطات T-Test؛
- معامل الانحدار البسيط REGRESSION و تحليل التباين الاحادي ANOVA.

1.2.توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	الجنس	التكرار	النسبة المئوية ٪
1	ذكر	22	73.3
2	أنثى	08	26.7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من الجدول أعلاه يتضح لنا بان فئة الذكور المستجوبين تفوق فئة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 73.3٪، بينما بلغت نسبة الإناث 26.7٪ و هذا ما يدل على أن الذكور هم أكثر من يسير المؤسسات و ليس الإناث، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الدوائر النسبية توضح الجنس

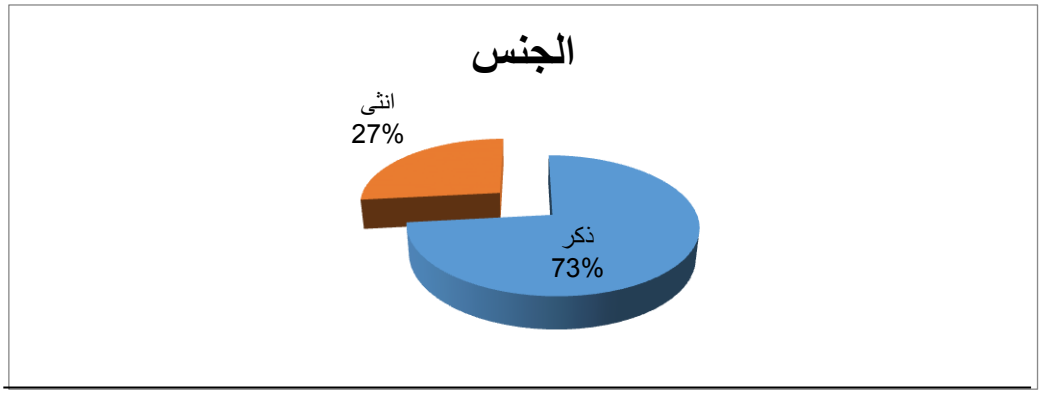

2.2.توزيع أفراد العينة حسب السن

الجدول رقم (02) : توزيع أفراد العينة حسب السن

	السن	التكرار	النسبة المئوية٪
1	اقل من 25 سنة	0	0
2	من 25 إلى 30 سنة	08	26.7
3	من 31 إلى 40 سنة	13	43.3
4	من 41 سنة فأكثر	19	30
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول نستنتج أن الفئة الثالثة التي تتراوح فيها أعمار المستجوبين بين 31 إلى 40 سنة هي الفئة الغالبة بنسبة 43.3٪، في حين أن الفئة الثانية و الرابعة هي متقاربة حيث بلغت الفئة الثانية 26.7٪ و الفئة الرابعة 30٪، كما نلاحظ بان الأشخاص المسيرين في العينة المدروسة لا يوجد من بينهم من هم اقل من 25 سنة. و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): الدوائر النسبية توضح السن

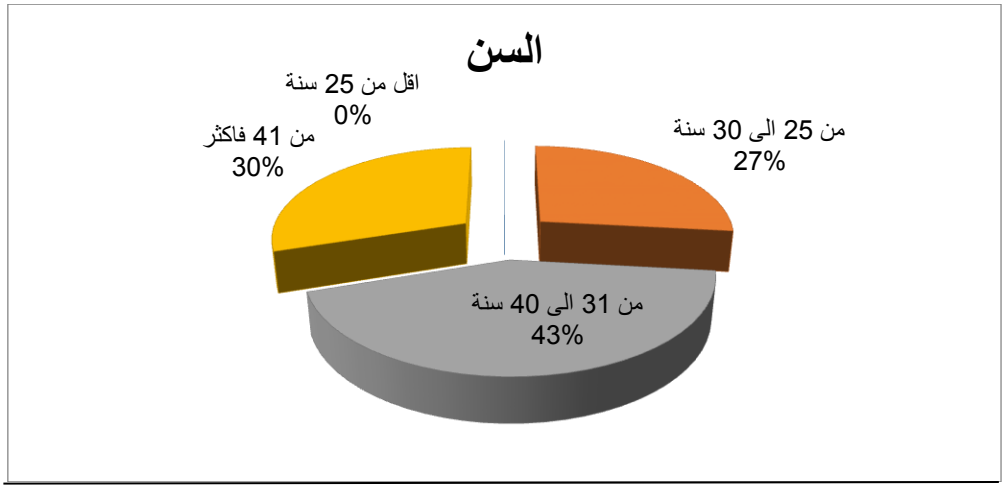

3.2.توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية٪
1	متوسط	0	0
2	ثانوي	03	10
3	جامعي	24	80
4	مهني	03	10
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين لنا بان غالبية المستجوبين من المسيرين هم خريجي الجامعات حيث بلغت نسبتهم 80٪ و هذا مبرر لأن الاستمارة وزعت على المديرين فقط و أصحاب القرار بالمؤسسات و الذين من المفترض أن يكونوا متحصلين على شهادات جامعية، في حين نجد أن بقية المستجوبين هم إما ثانوي أو مهني بنفس النسبة وهي 10٪، و الشكل التالي يوضح هذه النتائج:

الشكل رقم (03): الدوائر النسبية توضح المستوى التعليمي

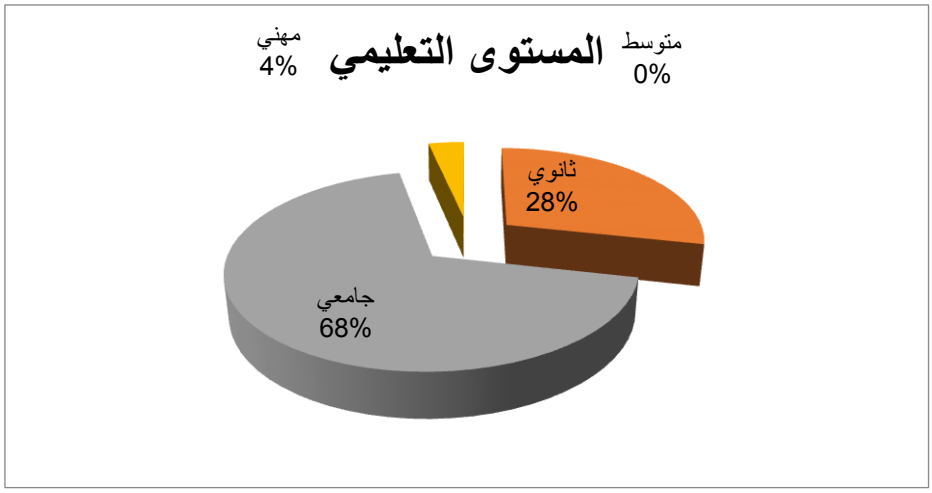

4.2.توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

	الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية٪
1	اقل من 5 سنوات	03	10
2	من 5 إلى 10 سنوات	12	40
3	من 11 إلى 20 سنة	10	33.3
4	من 21 سنة فأكثر	05	16.7
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول يتضح لنا بان اغلب المستجوبين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 5 و 10 سنوات بنسبة قدرها 40٪ و هذا يدل على أن معظم المستجوبين لديهم أقدميه مهنية كافية تسمح لهم بالتحلي بالموضوعية و المصداقية في ملأ الاستبيان، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين تتراوح خبرتهم من 11 إلى 20 سنة نسبة 33.3٪ ، أما الذين تتراوح خبرتهم من 21 سنة فأكثر قدرت نسبتهم ب 16.7٪. و الشكل الموالي يوضح هذه النتائج أكثر.

الشكل رقم (04): الدوائر النسبية توضح الخبرة المهنية

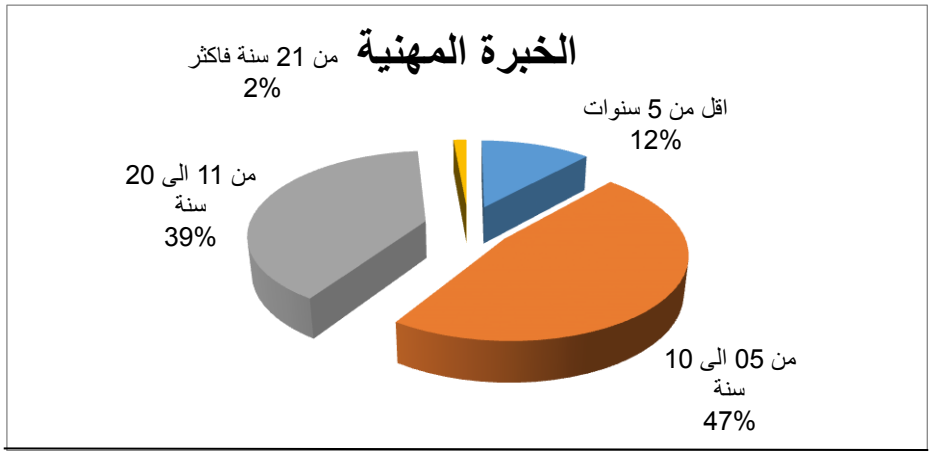

- **ثبات أداة القياس:** لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach لقياس الثبات الكلي للاستبيان و الاتساق الداخلي لعباراته، فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبيان ولكل محور كما في الجدول التالي:

	المحور	Alpha Cronbach
1	جميع عبارات الاستبيان	0.757
2	محور المسؤولية الاجتماعية	0.715
3	محور حوكمة الشركات	0.915

الجدول رقم (05) : حساب ألفا كرونباخ

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

باستخدام معامل Alpha Cronbach الذي تتراوح قيمته بين (0،1) فإذا كانت تقترب من 0 أو مساوية له دل هذا على انه ليس هناك ثبات في البيانات، بينما كلما اقترب من 1 دل على أن هناك ثبات.

و من الجدول يتضح لنا أن قيمة Alpha Cronbach لجميع عبارات الاستبيان قد بلغت 0.757 أي 75.7٪ و هذا يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي و بالموثوقية و هذا ما يجعلها صالحة للدراسة و التحليل.

أما قيمة Alpha Cronbach لمحور المسؤولية الاجتماعية فقد بلغ 0.715 و لمحور حوكمة الشركات قدرت ب 0.915 و كلتاهما تقتربان من 1 مما يدل على أن محاور الاستبيان تتسم بالتناسق.

3. حساب بعض المعايير الإحصائية

1.3.المحور الأول

الجدول رقم (06): يوضح بعض المعايير الإحصائية للمحور الأول

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
المشاهدات	30	30	30	30
البيانات الناقصة	0	0	0	0
السؤال 01	1.2667	0.52083	1.00	3.00
السؤال02	2.3333	0.84418	1.00	3.00
السؤال 03	1.5667	0.85836	1.00	3.00
السؤال04	2.3333	0.92227	1.00	3.00
المحور01	1.8000	0.58132	1.00	3.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

إن عدد البيانات المستعملة هو 30 يعني أننا استعملنا جميع المشاهدات و البيانات الناقصة كانت 0 أي معدومة، كما نلاحظ بان المتوسط الحسابي الكلي قدر ب 1.8000 و بانحراف معياري قيمته 0.58132 و قد انحصرت الإجابات بين مدى حده الأدنى 1 و حده الاعلى3.

لقد جاء السؤال الأول في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1.2667 و بانحراف معياري يبلغ 0.52083 وجاء السؤال الثاني و الثالث بنفس المتوسط الحسابي الذي يقدر ب 2.3333 و بانحراف معياري قدره 0.84418 للسؤال الثاني و 0.92227 للسؤال الرابع.

2.3.المحور الثاني: حوكمة الشركات

الجدول رقم (07): يوضح إجابات المستجوبين على المحور الثاني

الأسئلة	نعم	لا	

السؤال23	16	14	
السؤال24	21	09	
السؤال25	16	14	
السؤال26	17	13	
السؤال27	20	10	
السؤال28	24	06	
السؤال29	22	08	
السؤال30	22	08	
السؤال31	19	11	
النسبة المئوية٪	68.34	31.66	**100**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتضح بان مؤسسات العينة تطبق مبادئ الحوكمة بنسبة 68.34٪ بينما 31.66٪ من المؤسسات لا تطبق هذه المعايير و هذا ما يؤكده المدرج التكراري التالي:

الشكل رقم (05): مدرج تكراري يوضح مدى تطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات

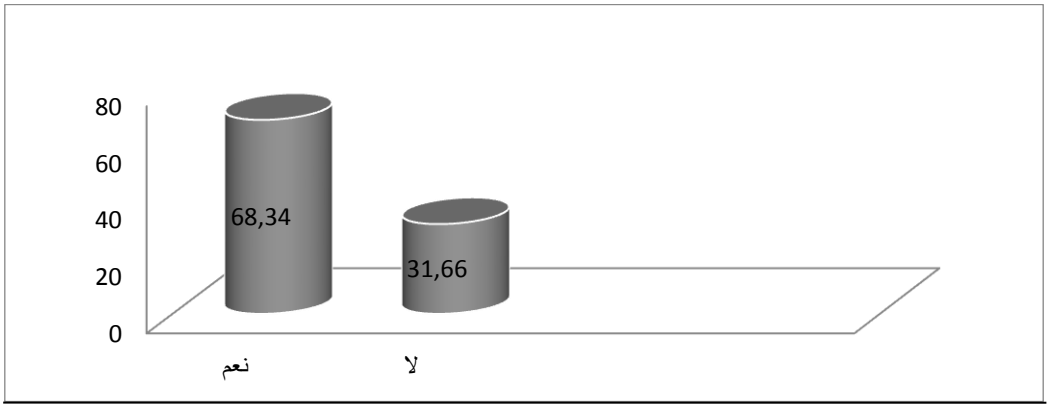

3.3.حساب بعض المعايير الإحصائية للمحور الثاني

الجدول رقم (08): يوضح بعض المعايير الإحصائية للمحور الثاني

	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
السؤال23	مجلس الإدارة يضع الخطط الإستراتيجية	1.5000	0.57235	1.00	**3.00**
السؤال24	مجلس الإدارة يضع ضوابط الرقابة	1.3000	0.46609	1.00	**2.00**
السؤال25	مجلس الإدارة يضع سياسات اختيار أعضائه	1.4667	0.50742	1.00	**2.00**
السؤال26	يضع سياسات مكتوبة مجلس الإدارة	1.4333	0.50401	1.00	**2.00**
السؤال27	يضع السياسات التي تضمن الإفصاح	1.3333	0.47946	1.00	**2.00**
السؤال28	اختيار أعضاء مجلس الإدارة يتم على أساس	1.2000	0.40684	1.00	**2.00**
السؤال29	يقوم مجلس الإدارة باجتماعات دورية	1.2667	0.44978	1.00	**2.00**
السؤال30	يساهم أصحاب المصالح في وضع الإستراتيجية	1.2667	0.44978	1.00	**2.00**
السؤال31	تحفيز العمال و ترقية الإنتاجية	1.8000	0.58132	1.00	**3.00**
المحور 03	الدرجة الكلية للمحور	1.4333	0.44978	1.00	**2.00**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

من الجدول يتضح أن القيمة الكلية للمحور للمتوسط الحسابي الخاص بالمحور الثالث تقدر ب 1.4333 و انحراف معياري قيمته 0.44978 و هذا يعني أن اغلب المستجوبين أجابوا بنعم أي أن مجلس الإدارة يساهم في

بطريقة فعالة في تنظيم و تسيير المؤسسات. كما جاء السؤال 28 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 1.2000 وبانحراف معياري 0.40684 و هذا يؤكد أن أعضاء مجلس الإدارة يتم على أساس التعيين. و في المرتبة الأخيرة جاء السؤال 31 أي أن أصحاب المصالح يساهمون في تحفيز العمال حيث قدر المتوسط الحسابي ب 1.8000 وبانحراف معياري قدره 1.4333.

الخاتمة

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها توصلنا إلى بعض الاقتراحات التي من شانها المساهمة في إرساء مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر و كذا تفعيل أطرافها إذ لا بد من:

- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، و العمل على توفير الإطار المؤسسي و القانوني كبيئة مناسبة لذلك؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية، و ندوات متخصصة و كذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة و هذا فيما يخص حوكمة المؤسسات و تفعيل دور أطرافها، يحضرها كل من المهنيين و الأكاديميين؛
- ضرورة إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية، الخارجية و كذا لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية، بما يضمن استقلاليتها، و كفاءة و فعالية عملياتها؛
- العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة في بيئة الأعمال و المتمثلة أساسا في حوكمة الشركات، و كذا التطورات التي حدثت بالنسبة لأطرافها، و هذا بتطويرها؛
- ضرورة إنشاء منظمات مهنية تعمل على تنظيم آليات مزاولة مهنة المراجعة في الجزائر، مع إصدار معايير المراجعة الداخلية و الخارجية بما يتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى وضع ميثاق أخلاقيات المهنة آخذة بعين الاعتبار بيئة الأعمال الجزائرية.

و من خلال كل ما قلناه سابقا يمكننا القول أن المؤسسات الجزائرية لا تتبنى لا تطبق مبادئ حوكمة الشركات ولذا نرى أنها لا تسهم بطريقة فعالة في الاقتصاد و لا تحقق قيمة مضافة، لذا يجب عليها الإسراع في تبني هذه المبادئ و تطبيقها على ارض الواقع كما فعلت شركة " ا نسي ا" رويبة و أن تحذو حذو هذه الشركة التي وضعت لنفسها اسما على المستوى المحلي و الدولي.

المراجع

1. Argyres, liebeskind Julia Porter, Nichlas. S et, 1999, contractuale commitments, Bargaining power and governance inseparability, the academy of management review, vol 24, n°1.

2. Korn et Ferry, 2000, International gouvernement d'entreprise, deux vision de la démocratie d'entreprise, France et l'allmagne, USA.
3. Organization for Economics corporation and development, 2004, Improving corporate governance standards :The work of the OECD and the principles,white page.
4. Sullivan et John D, 2000, Role of stakeholders In enhancing corporate governance practices, center for international private enterprise, France et l'allmagne, USA.
5. Thompson et Robert B, 1999, Preemption and federalism in corporate governance, protecting shareholder rights to vote sell and sue, law and contemporary problems.
6. Williamson Oliver, 1998, corporate governance, the yale law journal, vol93, n°7.

1- آل شبيب دريد كامل، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازور دي العلمية للنشر، عمان- الأردن.
2- أمين السيد احمد لطفي، 2005، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية الإسكندرية.
3- جبار محفوظ، 1997، البورصة، التسيير و خوصصة المؤسسات العمومية: دراسة حالة دول المغرب العربي، رسالة دكتوراه، الجزء 2، سطيف، الجزائر.
4- عبد العزيز أمين، 2007، الأسواق المالية، دار قباء الحديثة للنشر، القاهرة.
5- عبد المطلب عبد الحميد، 2009، المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
6- عصافت سيد احمد و عاشور، 2002، دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي العدد الأولى السنة السادسة 2002.
7- عطا الله وارد خليل و العشماوي محمد عبد الفتاح، 2008، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر، القاهرة،2008
8- مثنى عبد الإله ناصر، يوم 2005/12/11، كفاءة سوق الأوراق المالية: الأسس والمقترحات، ندوة حول دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية – تجارب ورؤى مستقبلية، طرابلس.
9- هنيدي منير إبراهيم، 2002، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، توزيع منشاة المصارف بالإسكندرية، مصر.

[1] Nichlas S , Argyres, Julia Porter liebeskind, january1999, contractuale commitments, Bargaining power and governance inseparability, the academy of management review, vol 24, n°1.

[2] Williamson Oliver, 1984, corporate governance, the yale law journal, vol93, n°7.

[3] **عطا الله وارد خليل و العشماوي محمد عبد الفتاح، 2008، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر، القاهرة،2008، ص31.**

[4] **و العشماوي محمد عبد الفتاح – مرجع سابق– ص 32– 33. عطا الله وارد خليل**

[5] **http://www.oecd.org/document/49**